● أخبار قصيرة

الهند تقرر منع حصول باكستان على مياه الأنهار

صرح رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، أن باكستان لن تحصل على مياه الأنهار التي تتمتع الهند بحقوق استخدامها.
وجاء تصريح مودي أثناء فعالية عامة، إذ توعد قائلاً: «ستدفع باكستان ثمناً باهظاً لكل هجوم إرهابي.. سيدفعه الجيش الباكستاني، وسيدفعه الاقتصاد الباكستاني». ويأتي ذلك بعد نحو شهر من هجوم أسفر عن مقتل ٢٦ شخصاً، معظمهم من السياح الهندوس، في الجزء الخاضع لسيطرة الهند من إقليم كشمير في ٢٢ أبريل/نيسان الماضي.
واتهمت نيودلهي باكستان بالوقوف خلف الهجوم، وهو ما نفته إسلام آباد.
ولم تصدر الحكومة الباكستانية حتى الآن أي تعليق رسمي على تصريحات مودي الأخيرة.

بكين ترد على اتهامات واشنطن حول التهديدات الفضائية الروسية والصينية

دعت بكين الولايات المتحدة إلى الكف عن اتهاماتها غير المسؤولة لروسيا والصين بتهديد المصالح الأمريكية في الفضاء. جاء ذلك في مؤتمر صحفي للمتحدثة باسم الخارجية الصينية، ماو نينغ، رداً على تصريحات أمريكية حديثة وصفت التكنولوجيات الروسية والصينية بأنها تشكل «الخطر الأكبر» على الدفاع الفضائي للولايات المتحدة.
وأكدت ماو أن «الصين تلتزم دائماً بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتعارض أي سباق للتسلح أو نشر الأسلحة فيه»، داعيةً الجانب الأمريكي إلى «التوقف عن الخطاب غير المسؤول، والتوسع العسكري، والاستعدادات الحربية في الفضاء، والعمل بشكل عملي لضمان السلام والاستقرار فيه.» وأضافت أن بكين «لا تنوي الدخول في سباق فضائي مع أي طرف، ولا تسعى للهيمنة على الفضاء»، مشيرة إلى أن «الولايات المتحدة صنفت الفضاء صراحةً كساحة قتال، وتواصل تعزيز قواتها الفضائية، وتشكيل تحالفات عسكرية، وتسليح الفضاء، مما يمثل تهديداً خطيراً للأمن والتنمية العالميين.» وتأتي هذه التصريحات رداً على ادعاءات قائد القوات الفضائية الأمريكية، الجنرال تشانس سالتزمان، بأن روسيا والصين تمتلكان أسلحة تهدد المصالح الأمريكية في الفضاء.

تسريح جماعي لموظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أوكرانيا

أعلنت الولايات المتحدة الأول من يوليو القادم موعداً لبدء تسريح موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في أوكرانيا. وذكرت البوابة الأمريكية للمشتريات الحكومية أن قائمة التسريح تشمل على وجه الخصوص مجموعة من مستشاري الدرجة الأولى حول قضايا النمو الاقتصادي والأمن الصحي العالمي.
وفي وقت سابق، صرح وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو بأن العديد من برامج المساعدة الأمريكية «لم تكن منطقية أساساً»، إذ وصل فقط ١٢٪ من الأموال إلى المحتاجين الفعليين.

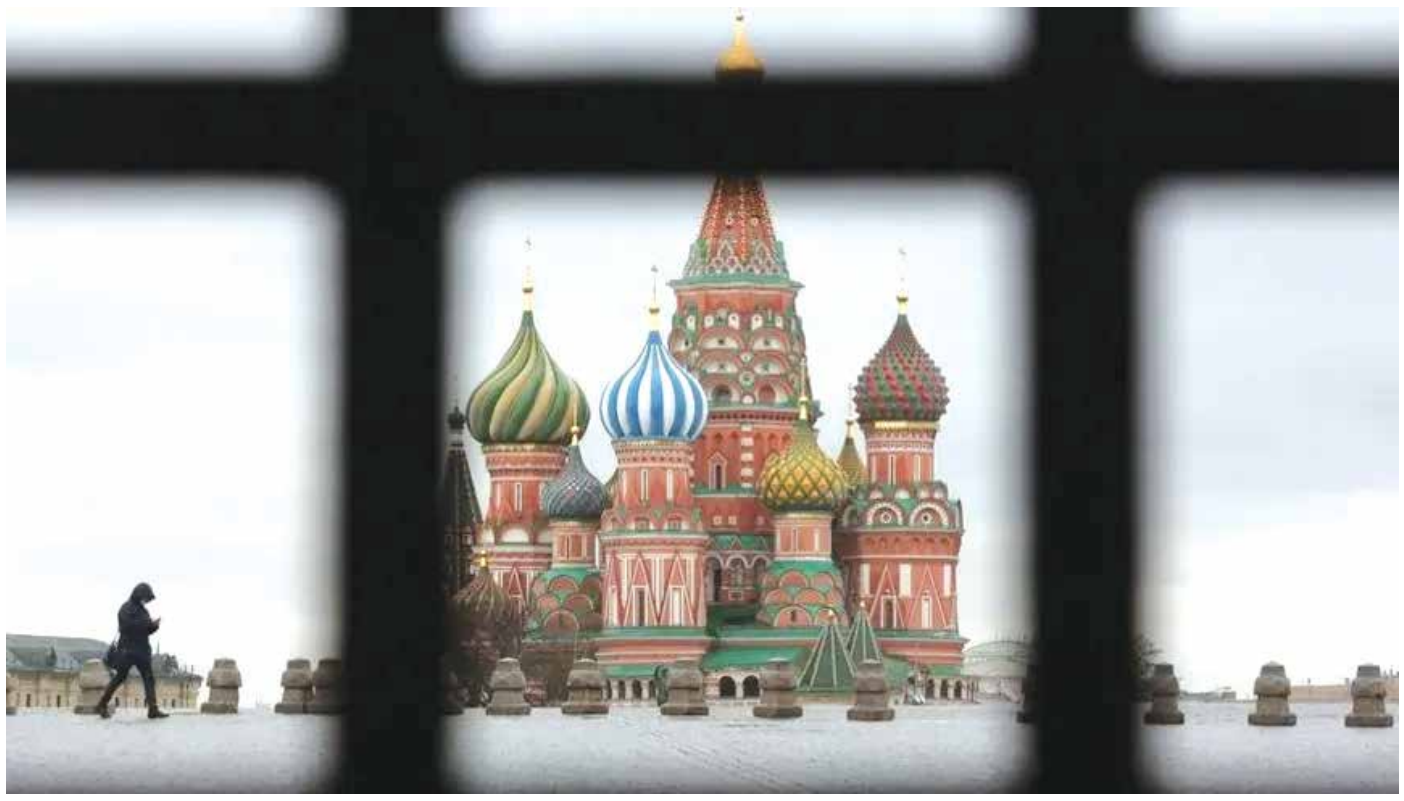

قد يُهدد دعم كييف ويُنهي العقوبات على موسكو

خشية أوروبية من تقارب أمريكي-روسي

الوفاق/ في ظل التطورات السياسية المتسارعة على الساحة الدولية، تبدو ألمانيا في حالة قلق متزايد من احتمال حدوث تقارب مفاجئ بين الولايات المتحدة وروسيا، قد يؤدي إلى انسحاب واشنطن من دعم أوكرانيا ورفع العقوبات الاقتصادية عن موسكو. هذا السيناريو، الذي تُعرِّفهُ برلين بأنه «الأسوأ على الإطلاق»، يُهدد بزعزعة الاستقرار الأوروبي وإعادة تشكيل التحالفات الجيوسياسية في المنطقة.

مخاوف ألمانية من تحوّل أمريكي

كشفت صحيفة «بيلد» الألمانية عن مخاوف رسمية في برلين من أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد تتجه نحو التخلي عن الدعم العسكري والسياسي لأوكرانيا، بل وربما ترفع العقوبات المفروضة على روسيا منذ ضمّ القرم في ٢٠١٤. ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع قوله إن برلين ترى أن هذا السيناريو هو «الأسوأ على الإطلاق». وتأتي هذه المخاوف بعد المكالمة الهاتفية الأخيرة بين ترامب وبوتين، والتي أثارت تساؤلات حول طبيعة التفاهمات غير المعلنة بين الزعيمين. فترامب، المعروف بمواقفه المهادنة تجاه موسكو، رفض في أكثر من مناسبة التزامات أوروبية بشأن أوكرانيا، ما يُنذر بتحول جذري في السياسة الأمريكية.

ترامب والأوروبيون؛ شراكة متوترة

منذ عودته إلى البيت الأبيض، أظهر ترامب نفوراً واضحاً من الاستمرار في دعم أوكرانيا بالشكل الذي تريده أوروبا. ففي وقتٍ سابق، رفض الرئيس الأمريكي مطالب أوروبية بزيادة المساعدات العسكرية لكييف، مُعتبراً أن القارة العجوز يجب أن تتحمل مسؤولية أمنها بنفسها.
هذا التحول يُثير ذعر القادة الأوروبيين، خاصةً أن ألمانيا تعتمد بشكل كبير على الدعم الأمريكي في مواجهة التهديدات الروسية. ففي حال انسحبت واشنطن من المعادلة، سيكون على برلين وحدها قيادة الموقف الأوروبي، وهو تحدٍّ كبير في ظل الانقسامات الداخلية داخل الاتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع بوتين.

ما الذي يدفع ترامب لرفع العقوبات عن روسيا؟

تطرح إدارة ترمب احتمال تخفيف العقوبات كورقة تفاوض في محادثاتها مع روسيا لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وإلى جانب السعي لتحقيق السلام، تحضر المصالح التجارية الأميركية أيضاً، إذ ينظر ترمب إلى إعادة رسم العلاقات بين واشنطن وموسكو كفرصة اقتصادية واعدة، في تقارب كان يُعد حتى وقت قريب شبه مستحيل.
كان الرئيس الأميركي أعلن أنه ناقش مع بوتين في اتصال هاتفي في فبراير/شباط «صفقات كبرى تسهم في النموّ الاقتصادي»، بينما ذكر الكرملين أن الزعيمين تطرقا في اتصالٍ لاحق إلى آفاق التعاون «في مجالي الاقتصاد والطاقة في المستقبل».

رفع العقوبات عن روسيا تحول جذري في السياسة الأمريكية يُهدد بزعزعة الاستقرار الأوروبي وإعادة تشكيل التحالفات الجيوسياسية في المنطقة

ماذا يعني رفع العقوبات عن روسيا لأوروبا؟

يعتبر القادة الأوروبيون أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد محادثته الأخيرة مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، أجهض خطة لفرض عقوبات جديدة ضد روسيا بغطاء أمريكي، وبدلاً من فرض عقوبات «واسعة النطاق» على روسيا أشاد ترامب باحتمال استئناف التجارة مع موسكو، وهو ما صدم الأوروبيين.
وهم يعتقدون أنه في حال قررت الولايات المتحدة رفع العقوبات الاقتصادية عن روسيا، فإن ذلك سيكون ضربة قوية للموقف الأوروبي الموحد. فالعقوبات الحالية، التي تستهدف قطاعات الطاقة والتمويل والصناعة الروسية، كانت نتاج جهد دبلوماسي مشترك بين الطرفين.
لكن في حال انفردت واشنطن بإنهاء هذه العقوبات، فإن ذلك قد يؤدي إلى:
١- تدمير الوحدة الاوروبية إذ قد تضطر بعض الدول، خاصةً تلك المعتمدة على الغاز الروسي، إلى تليين مواقفها، كما أن دولة هنغاريا قد تمنع تمديد العقوبات الأوروبية في يوليو/ تموز المقبل.
٢- تصاعد النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية، مع احتمال زيادة الضغوط على أوكرانيا لقبول شروط سلام غير مواتية.
٣- أزمة ثقة بين الحلفاء الأطلسيين، إذ سيشكك الأوروبيون في موثوقية الولايات المتحدة كشريك استراتيجي.
كما أن من شان هذه الخطوة أن تنهي القيود المفروضة على أصول البنك المركزي الروسي المجمدة في الاتحاد الأوروبي والتي تقدر بـ٢,١ مليار يورو.

هل تستطيع أوروبا الصمود دون الدعم الأمريكي؟

السؤال الأكبر الآن هو: هل تمتلك أوروبا، وألمانيا على وجه الخصوص، الأدوات الكافية لمواجهة روسيا في حال انسحاب واشنطن؟ الإجابة معقدة، فبرلين لا تزال تعتمد على الغاز الروسي جزئياً، كما أن قدراتها العسكرية ليست كافية لردع موسكو وحدها.
لكن في المقابل، قد يدفع هذا التهديد الأوروبيين إلى تسريع خطط تعزيز استقلاليتهم الاستراتيجية، سواء عبر:
زيادة الإنفاق الدفاعي وتطوير القدرات العسكرية المشتركة.
تنويع مصادر الطاقة لتقليل الاعتماد على روسيا.
تعزيز التعاون مع حلفاء جدد، مثل بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، أو حتى مع الصين في بعض الملفات الاقتصادية.

أوروبا على مفترق طرق

التقارب الأمريكي-الروسي، إذا حدث، سيكون اختباراً حقيقياً لوحدة أوروبا وقدرتها على حماية مصالحها في ظل غياب الدعم التقليدي من واشنطن. ألمانيا، كقوة اقتصادية وسياسية رئيسية، ستكون في قلب هذه العاصفة، وسيتحدد مصير القارة بناءً على رد فعلها.
في النهاية، قد تكون الرسالة الأهم هي أن أوروبا يجب أن تعتمد على نفسها قبل فوات الأوان، لأن التحالفات القديمة قد لا تصمد أمام رياح التغيير القادمة من واشنطن وموسكو.

«القبة الذهبية» درع صاروخي لحماية الهيمنة الأمريكية

في ظل تصاعد المنافسة الاستراتيجية العالمية وتنامي القدرات العسكرية للدول المنافسة للولايات المتحدة، مثل روسيا والصين، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مشروع «القبة الذهبية» كجزء من استراتيجية دفاعية تهدف إلى تعزيز هيمنة أمريكا في مجال الدفاع الصاروخي. يأتي هذا المشروع كاستجابة مباشرة للتطورات الصاروخية المتسارعة التي تشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، خاصة مع تزايد قدرات الصواريخ الباليستية لدى موسكو وبكين.
يمثل المشروع أيضاً رغبة أمريكية واضحة في امتلاك نظام «ردع» متعدد الطبقات، قادر على التصدي لأي هجوم صاروخي محتمل، بما في ذلك الصواريخ الباليستية المتطورة. ويبدو أن هذا النظام، الذي يُعد نسخة أكثر تطوراً من «القبة الحديدية» التي يستخدمها كيان الاحتلال، قد يشكل أيضاً أرضية لتعاون مستقبلي بين أمريكا والكيان، في إطار التحالف العسكري والاستخباري القائم، كما يحمل المشروع بُعداً استراتيجياً آخر، يتمثل في ترسيخ الحضور العسكري الأمريكي في الفضاء، تحت غطاء «الدفاع الصاروخي»، ما يضع الولايات المتحدة في موقع متقدم في صراع النفوذ القادم بين القوى الكبرى، خصوصاً في الميدان الفضائي.
في هذا السياق، أعربت الصين عن بالغ قلقها إزاء المشروع، وطلبت من الولايات المتحدة التخلي عنه لما يحمله من «تداعيات هجومية قوية»، تؤثر على مبدأ التوازن الاستراتيجي العالمي، وتزيد من احتمالات التصعيد مع الخصوم.
من جهة أخرى، يُوظّف ترامب هذا المشروع لتحقيق إنجاز يُحتسب له في السجلات الرئاسية، خصوصاً أنه يلقى دعماً واسعاً من شركات التصنيع العسكري الكبرى، مثل «لوكهيد مارتن» و«رايثيون»، التي ترى فيه فرصة استثمارية ضخمة تضمن لها عقوداً بمليارات الدولارات، فضلاً عن تعزيز نفوذها في القرار السياسي من خلال لوبيات السلاح القوية. وعبر تسويق هذا المشروع للرأي العام على أنه «درع أمريكا» الذي يحميها من تهديدات الخارج، يعزّز ترامب من شعبيته داخل القاعدة اليمينية، التي ترى في القوة العسكرية حجر الزاوية في الهوية القومية الأمريكية.

مواصفات القبة الذهبية؟

وفق تصريحات الجنرال مايكل غايتلين من قوات الفضاء الأمريكية والمشرف على تنفيذ المشروع فإن «القبة الذهبية» تتطلب تعاوناً غير مسبوق بين المؤسسات الأميركية، وستستلزم الجمع بين أنظمة دفاعية مثل صواريخ باتريوت الاعتراضية الأرضية، وصواريخ ستاندرد التي تُطلق من السفن، إضافة إلى كوكبة واسعة من الأقمار الصناعية المزودة بمستشعرات وأسلحة جديدة متمركزة في الفضاء.
كما ستتضمن القبة الذهبية معترضات وأجهزة استشعار موضوعة في الفضاء، وستكون الأنظمة التقنية الأميركية مدمجة مع القبة، وستُنشر على مراحل، مع إعطاء الأولوية للدفاع عن المناطق الأكثر عرضة للتهديد.
كما إن المشروع سيعتمد على تقنيات حديثة للتصدي لمشهد التهديدات الأمنية المتطور والمعقد، فالمشروع سيعزز قدرات ردع الهجمات النووية وغيرها على الولايات المتحدة.
مشروع «القبة الذهبية» يمثل محاولة أمريكية للحفاظ على التفوق الاستراتيجي في مواجهة التحديات الصاروخية المتزايدة من روسيا والصين. إذا نجح، فقد يعيد تعريف موازين القوة العالمية، لكنه في الوقت نفسه قد يفتح الباب أمام سباق تسلح جديد يزيد من حدة التوتر الدولي.
في النهاية، يبقى السؤال: هل ستنجح الولايات المتحدة في بناء «قبة ذهبية» تحمي هيمنتها، أم أن التطور التكنولوجي للخصوم سيتجاوز أي درع دفاعي؟